

قانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكياوية
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكياوية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٢٨٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إثنان وعشرون مليوناً وثمانمائة وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٢٥٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إثنان وعشرون مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول : الأجور بمبلغ ٦٧٥٠٠٠ جنيه .

الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢١٨٨٤٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢١٤٧٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٢٥٥٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وعشرون مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٢١٠٠٠ جنيه (فقط)
وقدره ثلاثمائة وواحد وعشرون ألف جنيه (موزعة كما يلي :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٢٣٦٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل
زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض
الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام الوفورات في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى
في غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها
من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل
تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعدموافقة وزارة
المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يبعث هذا القانون بنحتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو
سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لطبقة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والمهندسية والكيميائية
(القيمة بالجنيه)
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

رابط	مشروع	الإيرادات	رابط	مشروع	الاستخدامات
١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩	
جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	
٢٤٧٨٧٠٠٠	٢٢٥٥٩٠٠٠	جملة (١) الإيرادات الجارية باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٤١٨٧٠٠٠	٢١٨٨٤٠٠٠	جملة (١) الاستخدامات الجارية باب ٢ - الأجور باب ٣ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية
٢٤٧٨٧٠٠٠	٢٢٥٥٩٠٠٠	جملة (١) الإيرادات الجارية	٢٤٧٨٧٠٠٠	٢٢٥٥٩٠٠٠	جملة (١) الاستخدامات الجارية
٧٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	باب ٣ - إيرادات وأعمالية متنوعة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	باب ٣ - استخدامات استثنائية
—	٢٣٦٠٠٠	باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية	٤٥٠٠٠	٢١٠٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأس مالية
٧٥٠٠٠	٣٢١٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأس مالية	٧٥٠٠٠	٣٢١٠٠٠	جملة (ب) الاستخدامات الرأس مالية
٢٤٨٦٢٠٠٠	٢٢٨٨٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات	٢٤٨٦٢٠٠٠	٢٢٨٨٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات